المجتمع المدني و اشكالية التحول الديمقراطي بالعالم العربي
بين شرعنة الأداء و سلطوية الانتماء

الدكتور: الكرمحمد
أستاذ محاضر بجامعة الجلفة –الجزائر–

مقدمة:

لقد عرف مصطلح المجتمع المدني في الآونة الأخيرة تطورا ملحوظا مقارنة بالعقدين الماضيين سواء على الصعيد الوطني والعالمي، حيث عرف إرتقاءا قي مفاهيمه و أطره النظرية وتعددت مستويات مقارباته.

إن ظهور المقاربة الأولى لمفهوم ظاهرة المجتمع يعود إلى ظهور المدينة اليونانية والتي عرفت التمييز بين ماهو فردي وما هو عمومي وهما صفتان تلحقان بالمواطن في المدينة،في حين تتمحور المقاربة الأخرى حول رؤيتين:

الأولى تعطي لمفهوم المجتمع المدني بعدا سياسيا وتربط وجوده بالدولة التي ينبغي أن تكون القيم عليه لأنه يستمد شرعيته منها.

أما الثانية فتعتبر المجتمع المدني ظاهرة إقتصادية تتشكل من تقسيم العمل وتبادل المنافع وتنظيمها السوق، في حين تركز معظم الخطب السياسية على مقاربات ومفاهيم جديدة تنموية إرتبط أغلبها بالمجتمع المدني، فكانت أطروحات الشراكة بين الفاعلين الثلاثة(الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدني)، بالاضافة إلى مفاهيم أخرى ارتبطت بالحكم الراشد ومكافحة الفساد والمشاركة والمساءلة، الشفافية، الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي وغيرها من المفاهيم والتصورات.

إن التنوع والإنتشار في إستخدام مصطلح المجتمع المدني يشكل بحد ذاته تعبيرا عن أزمة سياسية عند حركات التغيير السياسية والاجتماعية.

وفي الوطن العربي كما في ببقية أنحاء العالم الأخرى لقي مصطلح المجتمع المدني إمكانية للتوظيف في سياق الخيارات الديمقراطية التي تطرحها أزمة الأنظمة السلطوية العربية الاقتصادية والسياسية والايديولوجية الأحادية التي تفرضها الفواعل الكبرى في عالم اليوم.

إن صعود المجتمع المدني العربي عملية بالغة الأهمية لها علاقة وثيقة بصعود و سقوط الشمولية و السلطوية في الوطن العربي فمن المعروف تاريخيا أنه منذ الخمسينيات التي شهدت استقلال العديد من الدول العربية ، تأسست الدول الوطنية متحررة من قيود الاستعمار و ذلك مثل تونس ، المغرب، الجزائر ، العراق و سوريا و مصر و بعض هذه الدول قطعت مسيرتها الديمقراطية انقلابات عسكرية أو حركات

تصحيحية كما حدث في انقلاب 23 يوليو 1952 الذي سرعان ما تحول الى ثورة بحكم مشروع النهوض الاجتماعي الشامل الذي تبناه الضباط الأحرار بقيادة جمال عبد الناصر و كما حدث بالجزائر في 19 جوان 1965 بقيادة هواري بومدين وزير الدفاع آنذاك على الرئيس الراحل أحمد بن بلة

لقد أدت هذه التغييرات الجسيمة في بنية النظم السياسية العربية الى تجميد مؤسسات المجتمع المدني ،غير أن عمليات التحول الديمقراطي في عديد من البلدان العربية في العقود الأخيرة أدت الى إحياء مؤسسات المجتمع المدني بصورة غير مسبوقة ، و ساعدها في ذلك ظهور المجتمع الدني العالمي بتأثير العولمة بتجلياتها المختلفة[1]

ان عملية احياء المجتمع المدني العربي تنطوي على طرح العديد من القضايا الشائكة و في مقدمتها إعادة النظر في العلاقة بين الدولة و المجتمع ، وهو يحدد في هذا المجال ثلاث اشكاليات رئيسية **الإشكالية الأولى** تتعلق بصعوبة قياس حجم الاسهام الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي لمؤسسات المجتمع المدني ، و **الاشكالية الثانية** تتعلق بدور المنظمات في تعظيم قدرات الدولة و مواردها عبر دورها الخدمي و الرعائي ،ودعمها لعملتي المشاركة و التوزيع في المجتمع لتساهم بذلك في إضفاء المزيد من الشرعية على النظام السياسي و تدعيم أركانه ، أما **الاشكالية الثالثة** و الأخيرة فهي تتعلق بما أفرزته سياسات الدمج الوظيفي و الهيكلي الحكومية تجاه المنظمات الأهلية من نتائج أبرزها ، هشاشة المجتمع المدني العربي نتيجة القيود العديدة التي تفرضها الدول على أنشطة المؤسسات ، غير أنه يمكن القول أن دور مؤسسات المجتمع المدني بدأ يتصاعد مع تعمق عملية التحول الديمقراطي العربي التي تستند في الواقع الى جناحين : مطالب الداخل و ظغوط الخارج [2]

و عليه **هل يمكن أن يساهم المجتمع المدني في تحقيق تحول ديمقراطي بالعالم العربي ؟ أم انه يجسد نمطية صورية لآلية تعبر عن إضفاء الشرعية للأنظمة السياسية القائمة من خلال تبرير مستويات المشاركة في الأداء الحكومي ؟**

ما مدى تجسيد المجتمع المدني لحقيقة مطالب المجتمع ؟ أم أن عملية تشكيله و بنيويته هي امتداد لمؤسسات الدولة غير الرسمية مجسدة بذلك أسمى معاني الاستبداد السلطوي في العالم العربي ؟

---

[1] - السيد يسين ، **" قياس الديمقراطية العربية : تجربة "مرصد الاصلاح العربي" بمكتبة الاسكندرية "** في (سلسلة مركز دراسات الوحدة العربية) لجنة من المؤلفين ، مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية "وقائع ورشة عمل ". بيروت :دار مركز دراسات الوحدة العربية ،2009 ، ص 38

[2] - **نفس المرجع الآنف الذكر** ، ص 39

و لأجل ذلك سنحاول التطرق للموضوع من خلال المحاور التالية:

أولا : تأصيلات منهجية للفظية مصطلح المجتمع المدني

ثانيا : المجتمع المدني و بنيته بين النمطية التقليدية و ضروريات الحداثة

ثالثا : سمات و مؤشرات فاعلية المجتمع المدني في مجال التمكين الديمقراطي بالعالم العربي

رابعا: المجتمع المدني و النظام السياسي-تبعية أم مواجهة-

أولا : تأصيلات منهجية للفظية مصطلح المجتمع المدني

إن النظر إلى التصعيد المتسارع للأدبيات المكتوبة عن المجتمع المدني يتضح لنا أنه قد استهلكت في هذا المفهوم طاقة نظرية ليست بالهيمنة منذ ظهر لأول مرة كمبدأ أساسي في الحياة السياسية، وقد بدت جلية الآن تلك الأسباب التي دفعت به إلى دائرة الضوء على مسرح التاريخ والنظرية السياسية.[1]

1-تطور مفهوم المجتمع المدني:

تطرح مسألة تعدد تعريفات المجتمع المدني والاختلاف حول مفهومه، باعتباره مصطلحا اجتماعيا ينبغي الوقوف على خصائصه وشروط الاقرار بوجوده فالملاحظ أن المفهوم في تطوره قد مر بعدة مراحل عبر الزمن في المجتمعات المختلفة، بشكل أفرز معه عددا من المعاني والدلالات الجديدة في كل مرحلة.[2]

كما بات معروفا أن المجتمع المدني قرين الفكر الغربي، ومع هذا خضع لصيرورة تطور تاريخي كانت ذات تعبيرات واستخدامات ليس لها مضمون موحد،إنها تعني في كل مرة شيئا مختلفا، لأنها تأتي في سياق متغير بنيويا وتاريخيا، يولد حاجات جديدة و أسئلة يجيب عنها المفهوم.[3]

لقد ارتبطت عملية صياغة مفهوم المجتمع المدني بمرحلة التغيير التي شهدتها أوروبا في أواخر القرن الثامن عشر في العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتركت تأثيرها على الصياغات الأولى للفلاسفة الغربيين ،قبل أن تتعدد الصياغات و المعاني لاسيما بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وقد أثرت هذه الأطر العامة لتطور المفهوم وارتباطه بالتحولات الكبرى في النظام الدولي، وتطور المجتمعات بالتبعية من منظور التأثير المتبادل إلى تعدد اتجاهات تعريف المجتمع المدني، وهو ما يمكن الوقوف عليه عبر اتجاهين أساسيين.

الأول : الكلاسيكي و يجسد الجدل بين الفلسفة الشيوعية و تفريعاتها المختلفة و الاطار المحدد للفلسفة الليبرالية حول علاقة المجتمع المدني بالدولة

---

[1] - نيرتشاندهوك ،**أوهام المجتمع المدني** (ترجمة عبد الحميد عبد العاطي).القاهرة : المحروسة للنشر و الخدمات ، 2009 ، ص 21

[2] - أيمن السيد عبد الوهاب ،**المجتمع المدني و عملية التحول الديمقراطي " دراسة حالة المملكة المغربية "** . القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ، 2012 ، ص 23

[3] - أحمد شكر الصبيحي ، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000، ص 17

أما **الاتجاه الثاني** فتعبر عنه التعريفات و الرؤى الحديثة للمجتمع المدني في ظل أجندة غلب عليها الطابع الديناميكي ، و التي تعبر عن الدور و الوظيفة في عملية التحول الديمقراطي و التنمية و رغم تداخل الاتجاهين لا سيما فيما يتعلق بالعلاقة بين المجتمع المدني و الدولة إلا أن السمة الرئيسية للاتجاه الثاني تمثلت في الأبعاد الاجرائية للتعريف و التي تجاوزت الأطر النظرية[1]

لقد عرفت كل مرحلة من هذه المراحل بروز العديد من المفكرين و الذين يذكر من بينهم هيجل ، كارل ماركس ، ديفيد جرين ، جوردون ويت ، باراتاب ميتا ، دوناي ايبرلي ، أدم سميث ، جون جاك روسو، إلا أن أهم الاسهامات و أبرزها في القرن العشرين هي اسهامات " **أنطونيو جرامشي** " **Gramsci**(1891-1937) و الذي نشر عمله " **دفاتر السجن** " بعد عشرة أعوام من وفاته ، حيث يرى أن هيجل بمثابة النقطة المرجعية الثقافية لمفهومه عن المجتمع المدني حيث يتناول البعد الاشكالي المتأزم حول سلطة التفسير الثقافي في المجتمعات المدنية الحديثة [2]

لقد انتهى القرن العشرين و قد اكتمل الاعتراف بالمجتمع المدني و تحددت هويته ، كذلك تحددت المكونات التي تشكل بناؤه و أصبح له دوره في عملية التنمية الاجتماعية و الاقتصادية الى جانب القطاع الخاص بعد أن أصبحت الدولة الليبرالية هي الصيغة النمطية على الصعيد العالمي [3]

2- الاشكالات النظرية لمفهوم المجتمع المدني :

إن الصدى الذي أثارته استخدامات تعبير المجتمع المدني المختلفة ليس وحده كفيلا بالتعبير عن مضمون مفهوم موحد من ورائه ، و تختلط أكثر ما تختلط وظائف هذا التعبير النظري كأداة تحليلية (Analytical Tool) في العلوم الاجتماعية و النظرية السياسية المعاصرة ، أو كمفهوم معياري في البعد النقدي لهذه العلوم

إن عودة المصطلح المتكررة من النسيان ، بعد مراحل غياب مختلفة ، منذ فلسفة القرن السابع عشر السياسية في أوربا ، تعني في كل مرة شيئا مختلفا ، لأنها تأتي في سياق متغير بنيويا و تاريخيا يولد حاجات جديدة ، و أسئلة جديدة يجيب عنها المفهوم [4]

لقد استخدمت عبارة المجتمع المدني للوهلة الأولى للدلالة على المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعة (الفطرية) الى الحالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي و بهذا المعنى فان المجتمع المدني هو المجتمع المنظم تنظيما سياسيا ، و قد مثل لدى "هيغل" ذلك الحيز الاجتماعي و

---

[1] - أيمن السيد عبد الوهاب ، **مرجع سابق** ، ص 24

[2] - فرانك أدولف ، **المجتمع المدني (النظرية و التطبيق السياسي)** . القاهرة : مركز المحروسة للنشروالخدمات، 2008 ،ص ص (45-43)

[3] -على ليله ، **المجتمع المدني العربي قضايا المواطنة وحقوق الانسان** . القاهرة : مكتبة الانجلو مصرية ، 2013 ، ص 52

[4] - عزمي بشارة ، **المجتمع المدني – دراسة نقدية** -، الطبعة السادسة . الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ،2012 ، ص 43

الاخلاقي الواقع بين العائلة و الدولة و هذا يعني أن تشكيل المجتمع المدني يتم بعد بناء الدولة ، و هو ما يميز المجتمع المدني عن المجتمعات السابقة ، و نظر له أنطونيو غرامشي باعتباره جزءا من البنية الفوقية : و هذه البنية بحسب تقديره تنقسم بدورها الى مجتمع مدني و مجتمع سياسي ، و ظيفة الأول الهيمنة عن طريق الثقافة و الايديولوجيا ، و ظيفة الثاني (الدولة أو النظام السياسي) السيطرة و الاكراه ، أما "آلكسي توكفيل " فقد أثار في كتابه (الديمقرطية في أمريكا) الى تلك السلسلة اللامتناهية من الجمعيات و النوادي التي ينضم اليها المواطنون بكل عفوية ، و ربط ضمان الحرية السياسية بالقوانين و العادات ، أي الوضعية الأخلاقية و الفكرية للشعب ، و ما أنفك يعيد مقولة مفادها : لا بد للمجتمع من عين فاحصة و مستقلة هذه العين الفاحصة ليست سوى مجموعة متعددة من الجمعيات المدنية الدائمة اليقضة القائمة على التنظيم الذاتي ، و هي الضرورة اللازمة لتقوية الثورة الديمقراطية [1]

و حسب الدكتور عزمي بشارة فإن عودة المجتمع المدني الحالية الى الملأ كمفهوم و كأداة تحليلية و معيارية ترجع الى الثمانينات في تعامل النظرية السياسية مع السياق البولندي بخاصة و الأوربي الشرقي بعامة ، و ذلك لفهم و تأطير حركة التضامن البولندية في حينه بوصفها تمردا للمجتمع ضد وحدانية الدولة و الحزب و تبشيرا بخيار آخر جديد في هذه الدولة أساسه ليس في الإصلاح الحزبي و لا في الانقلاب العسكري ، و انما في التحرك الاجتماعي / المدني القائم على تميز المجتمع من الدولة و مع انهيار المعسكر الاشتراكي و ما بدا أن انتصار المجتمع المدني في أوربا الشرقية بدأت عملية تعميم هذه الأداة و هذه الأوتوبيا على بقية الدول التي لم تتحقق فيها الديمقراطية الليبرالية بخاصة في العالم الثالث

و بالطبع يتغير مفهوم المجتمع المدني مع تغير الموقف الايديولوجي للمتكلم ، فالمفهوم الليبرالي لهذا المصطلح يختلف عن الفهم الاشتراكي الديمقراطي ، و عن الديمقراطي الراديكالي ، و كذلك عن الفهم الاسلامي له ، كما أنه يتخذ في العالم الثالث أشكالا في متخيل النخب تختلف عنه في أوربا الغربية و الولايات المتحدة ، حيث تحققت أنماط من الديمقراطية الليبرالية ، وحيث يتخذ النقاش منحى ، يحدد تميز المجتمع المدني من مجرد الديمقراطية، وحيث يجري البحث عن أشكال للمشاركة السياسية أكثر مباشرة من البرلمانات بخاصة على مستوى المبادرات المحلية للمواطنين

لقد بات المجتمع المدني في المرحلة الراهنة يقدم إجابة جاهزة عن العديد من المسائل ، فهو الرد على سلطة الحزب الواحد في الدول الشيوعية، بايجاد مرجعية اجتماعية خارج الدولة ، و هو الرد على

بيروقراطية و تمركز عملية اتخاذ القرار ف يالدول الليبرالية ، و هو الرد على سيطرة اقتصاد السوق على الحياة الاجتماعية و الصحة و الثقافة و الفن ، و هو الرد على ديكتاتوريات العام الثالث من جهة أولى، و على البنى العضوية و التقليدية فيه من جهة ثانية ، و يبدو أن هذا الانتشار و هذا التنوع في استخدام "

[1] - ثامر كامل محمد الخزرجي ، **النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة**.عمان : دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، 2004 ، ص 105

المجتمع المدني " ، و هو بحد ذاته تعبير عن أزمة سياسية عند حركات التغيير و القوى النقدية ، بعد هزيمة الاجابات الجاهزة غيرالمشتقة من تحليلات تاريخية اقتصادية و سياسية عينية ، و انما من آفاق فلسفية و أتوبيات و غير ذلك[1]

ان تعدد آليات الاقتراب في تحديد مفهوم المجتمع المدني فنجد من حيث البنية يعرف على أنه :

" مجموعة المؤسسات و الفعاليات و الأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينبني عليها البنيان الاجتماعي و النظام القيمي في المجتمع من ناحية ، و الدولة ومؤسساتها و أجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى " [2]

كما يذهب فريق آخر الى تحديد المفهوم بدلالة عناصره و يرى أنه ينطوي على العناصر التالية :

أ- فكرة الطوعية باعتبارها إحدى الأفكار التي تشير الى مجموعة من الظواهر المهمة في تكوين التشكيلات الاجتماعية المختلفة

ب- فكرة المؤسسية ، و ما تشير اليه من فكرة المؤسسات الوسيطة التي تشير بدورها الى ضرورة توظيفها في سياق العلاقة السياسية و العلاقة الاجتماعية

ت- يتعلق بالغاية و الدور ، هذه التكوينات يجب أن تتسم بالاستقلال عن السلطة السياسية ، الى جانب الجمعية ، فالعمل الجماعي يعد أقوى تأثيرا و أكثر فاعلية من العمل الفردي [3]

أما **قوردون ويت Gordonwhite** في دراسته بعنوان المجتمع المدني و التحول الديمقراطي و التنمية ، فيعرفه بأنه " عالم وسيط للترابط يقع بين الدولة و الأسرة يزخر بمنتظمات منفصلة على الدولة ، و يتمتع باستقلال ذاتي في علاقتها بالدولة و يشكلها طواعية أعضاء المجتمع بهدف الدفاع أو تعزيز مصالحهم أو قيمهم "

و عرفه البنك الدولي : أنه مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية و المنظمات التي لا تهدف الى الرابح و أن تلك المنظمات موجودة في الحياة العامة و تنتهض بعبأ التعبير عن اهتمامات وقيم أعضاءها أو الأخرين ، إستنادا الى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية " ولذا تشير منظمات المجتمع المدني لمجموعة واسعة من المنظمات و التي من بينها الجماعات المحلية و المنظمات غير الحكومية و النقابات العاملة و جماعات السكان الأصليين و المنظمات الخيرية و الجمعيات المهنية و الدينية [4]

تواجه عملية السعي لتأصيل المفهوم نظريا عدة اشكاليات لعل أبرزها :

---

[1] - عزمي بشارة ، **مرجع سابق** ، ص ص (45-43)

[2] - أحمد شكر الصبيحي ، **مرجع سابق** ، ص ص (31-25)

[3] ثامر كامل محمد الخزرجي ، **مرجع سابق**، ص 108

[4] -World Economic Forum, **the Future Role of Civil Society.** Suisse : World Economic Forum press ,2013 ,p 8

1. ضعف التأصيل النظري للمفهوم ، على الرغم من شيوع استخدامه ، و مثل هذا الأمر الذي قد يؤدي الى الانتقائية في نقل المفهوم ، و التميز فيه و المبالغة في قيمته
2. الاختلاف في تكييف طبيعة المفهوم ، بمعنى انعدام التحديد الدقيق وعدم ثبات المعنى ، و التبدل السريع للمضمون النظري للمصطلح تبعا لتبدل التجارب النظرية ، أو تباين العقائد و الأفكار

وفي إطار السعي لادراك المفهوم ينبغي تحريره من اختلاطات ثلاثة :

الخلط الأول : هو الذي يجعل من المجتمع رصيدا لقيم الحرية و التحرر و يضعه في موضع النقيض مع السلطة و الدولة

الخلط الثاني : نابع من مطابقة مفهوم المجتمع المدني مع مفهوم الشأن الخاص المتعلق بالفرد وحياته الشخصية مقابل الشأن العام و الدولة التي تهتم بالأمور الوطنية

الخلط الثالث : نابع من محاولة لوضع المجتمع المدني في مقابل المجتمع الأهلي و مصدر هذه المحاولة توظيف هذا المفهوم توظيفا سياسيا في وجه التيارات أو الحركات التي ينظر اليها كتيارات أو حركات حاملة للقيم التقليدية ، و في هذه الحالة يكون المجتمع المدني مطابقا للتنظيمات و البنى الحديثة من حزبية و نقابية و تنظيمات نسائية، و يستخدم في هذا السياق كآلة حرب ضد بنى المجتمع القديمة الدينية أو القبلية أو الجهوية

وقد عكست هذه الاشكاليات و الخلط و نتائجها نفسها في استخدامات متعددة للمفهوم ، فالبعض يستخدمه و ما يرتبطه به من مؤسسات اجتماعية خاصة كمقابل للدولة و ما يرتبط بها من مؤسسات اجتماعية عامة ، و البعض يستخدمه كمقابل للدين و ينادي بفصل الدين عن الدولة عياذا بالله ،أي اعلان مبادئ العلمنة كأحد المدخلات لبناء المجتمع المدني [1]*و فريق ثالث يقيم تمييزا بين المجتمع المدني و

---

[1] * و هنا لابد من التوضيح في هذه المسألة ممن يدعي العلمانية كأسلوب و نمط في تسيير الدولة و المجتمع و هنا نتسأل حول ضرورة قراءة السياق الذي استحدثت فيه العلمانية لأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن ينادى بهذا الأمر في العالم الاسلامي و المجتمعات التي تدين بدين الاسلام لأنه ولله الحمد و المنه دين الاسلام دين كامل للدنيا و الآخرة و على من ينادي بهذا الأمر و هو يدين بالاسلام أن يراجع نفسه قبل فوات الآوان إن الإسلام هو الدين الذي ارتضاه الله لعباده وأخبر أنه لا يقبل من أحد سواه. قال تعالى: (إن الدين عند الله الإسلام) [آل عمران19] وقال : (ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين) [آل عمران:85] وشريعة الإسلام هي الشريعة المهيمنة الناسخة لما قبلها من الشرائع، وقد أمر الله أن يكون الاحتكام ورد النزاع إليها، فقال (وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم) [المائدة 49] وقال (وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيمناً عليه فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواهم) [المائدة:48] ومنع الله أهل الإسلام من اتباع شيء غير شريعته فقال (اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء) [الأعراف:3] وهذا يعني أن الشريعة وافية بجميع الأحكام التي يحتاجها الناس، وأنها تنظم جميع شؤون حياتهم، وإلا لما أحال الله عليها وحرم اتباع غيرها

والأقضية والأحكام التي يحتاجها الناس أعم من الشعائر التعبدية كالصلاة والزكاة والصوم والحج، بل تنظم أمور الحياة كلها من سياسة واقتصاد واجتماع وغير ذلك. فكيف ينكر شمول الدين للسياسة وحكمه فيها وخضوعها له ؟ !ومن تأمل القرآن والسنة اللذين هما أصل هذه الشريعة رأى شمولها لجميع ما ذكر.

المجتمع الكلي ، و هناك من يستخدم المدني مقابل العسكري ، و هناك بالاضافة الى ما سبق ذكره مجموعة من القيم و العناصر و المشكلات الثقافية و الاجتماعية التي تحمل صفة (المدني) مثل الثقافة المدنية

و هناك اتجاه آخر في التحليل يرى أن المجتمع المدني يمثل نمط من التنظيم الاجتماعي يتعلق بعلاقات الأفراد فيما بينهم لا بوصفهم مواطنين أو أعضاء في وطن

و ذهب اتجاه آخر إلى طرح المفهوم في شكل مجموعة قيود تحد من سلطة الدولة و مجموعة ضوابط تكبح تدخل أجهزتها الادارية و الأمنية و تقوم ضد نفوذها الممتد الى مجالات متعددة ، انه لا يتمايز مع الدولة فحسب بل يواجهها و يجابهها و يعارضها وفق رؤية يعمل عليها و يتضح من جملة ما تقدم أن مفهوم المجتمع المدني قد حظي بالعديد من التحديدات و التعريفات المتباينة جوهرا و مضمونا [1]

و في ضوء التعريفات السابقة يمكن أن نقول أن المجتمع المدني يشتمل على :

أ- مجتمع يتكون بالارادة الحرة لأفراده

ب- يشتمل على مجموعة من المنظمات المدنية غير الحكومية

ت- منظمات المجتمع المدني هي منظمات غير ربحية

ث- منظمات المجتمع المدني قائمة أساسا على التطوع و تشاركية المواطنين

ج- يمارس نوعا من الرقابة على الدولة من خلال عدد من الضوابط على استخدام الدولة لسلطتها بطريقة تعسفية

إن مفهوم المجتمع المدني شأنه شأن المفاهيم الاجتماعية يواجه العديد من الاشكالات النظرية التي تنسحب بدورها على آليات التطبيق و القياس ، و يمكن الوقوف على مجموعتين من الاشكاليات

المجموعة الأولى : بنائية ترتبط بالعلاقة مع الدولة و البئية المحيطة و محددات التفاعل بينهما و من أمثلة ذلك

- البروقراطية و مركزية الدولة
- استيعاب الدولة للمجتمع المدني
- الصراع حول المجتمع
- الحركات الاجتماعية و المجتمع المدني

أما **المجموعة الثانية** : فتتعلق بتداخل المفهوم مع المفاهيم الأخرى مثل القطاع الأهلي و القطاع الثالث (التطوعي و الغير حكومي أو ما يعرف الاقتصاد الاجتماعي) و التي تنعكس بوضوح على واقع الدول النامية [2]

[1] - ثامر كامل محمد الخزرجي ، مرجع سابق ، ص ص (105-108)

[2] - أيمن السيد عبد الوهاب ، مرجع سابق ، ص 44

ان الاطار النظري حسب **المفكر عزمي بشارة** هو وعي متشكل تاريخيا لمجموعة من التمايزات :

1- التشديد على الفصل بين الدولة و المجتمع ، أو بين مؤسسات الدولة و المؤسسات المجتمعية ، كشرط معطى تاريخيا ، أو كوعي اجتماعي معطى أو متطور تاريخيا

2- وعي الفرق بين آليات عمل الدولة و آليات عمل الاقتصاد ، و هو شرط متطور تاريخيا مع الثورة الصناعية و نشوء البرجوازية

3- تمييز الفرد كمواطن ، أي ككيان حقوقي قائم بذاته في الدولة بغض النظر عن انتماءاته المختلفة

4- التشديد على الفرق بين آليات عمل المؤسسات الاجتماعية و أهدافها و وظائفها من جهة أولى ، وآليات عمل الاقتصاد و أهدافه و وظائفه من جهة ثانية

5- رؤية الفرق بين التنظيمات المجتمعية المؤلفة ، نظريا على الأقل ، من مواطنين أحرار تآلفوا على نحو طوعي ، و بين البنى الجمعية العضوية التي يولد الإنسان فيها و يعيش فيها

6- التشديد على الفرق بين الديمقراطية التمثيلية في الدولة الليبرالية و الديمقراطية المباشرة (يسميها بعضهم الديمقراطية "وجها لوجه ") و المشاركة النشطة في اتخاذ القرار ، نظريا على الأقل ، في الجمعيات الطوعية و المؤسسات المجتمعية الحديثة [1]

والتعريف المشترك الذي يمكن أن نستخلصه هو أن المجتمع المدني يمثل نمطا من التنظيم الاجتماعي و السياسي و الثقافي خارج قليلا أو أكثر عن سلطة الدولة ... و تمثل هذه التنظيمات في مختلف مستوياتها وسائط تعبير و معارضة بالنسبة الى المجتمع تجاه كل سلطة قائمة

ثانيا : المجتمع المدني و بنيته بين النمطية التقليدية و ضروريات الحداثة

يعد الارث الاجتماعي المفروض على الفرد أساس التكوينات التقليدية و لا يمكن تغييره ، و العلاقات المسيطرة فيها هي علاقات القرابة و الأهل و المحلة و المذهب و الطائفة و العشيرة و القرية .....انها علاقات طبيعية ، عضوية، جمعية ، قسرية ، تراتبية ، هرمية ، علاقات مرتكزة بوجه عام على روابط الدم ، وفي هذه الحالة فإن نوعا من الاعتمادية المفرطة ينشأ لدى الفرد الذي تتم تنشئته بلا استقلالية فيجد نفسه معتمدا في تفكيره و شعوره و سلوكه على مرجعية الجماعة خوفا من الخطأ و طلبا للأمان

و يذهب بعض الباحثين إلى عد المؤسسات التقليدية من مؤسسات المجتمع المدني ، على أساس أنها نهضت وما تزال تنهض بأدوار لصالح الفرد و البلد ، و هي محور الحياة السياسية و الاجتماعية و يعد

الولاء لها أحد المحددات للسلوك السياسي للفرد ، كما أنها واحدة من أهم مصادر التجنيد النخبوي على المستوى المركزي و المحلي [2]

[1] - عزمي بشارة ، مرجع سابق ، ص ص (48-47)

[2] - ثامر كامل محمد الخزرجي ، مرجع سابق ، ص ص (108-105)

كما ينظر للمجتمع المدني من منظور غرامشي أنه فضاء للتنافس الايديولوجي من أجل الهيمنة ، حيث يتبين من تصور كل من هيغل و ماركس لمفهوم المجتمع المدني ، رغم الاختلافات الموجودة بينهما ، أن هناك تخليا عن مرادفة المجتمع المدني بالدولة أي بالمجتمع السياسي في صياغة لوك و هوبز و روسو ، فقد أصبح المفهوم يشير الى درجة التوسط القائمة بين الدولة و المواطن ، ولقد أسهمت ليبرالية القرن التاسع عشر في إبراز دور التنظيمات المجتمعية مثل الجمعيات و النقابات و الأحزاب في تنظيم المجتمع المدني ، و في ربط صلات الاتصال و الانفصال بينه و بين الدولة ، أي بينه و بين أجهزة تسيير الحكم البيروقراطية و العسكرية

لقد عاد المفهوم الى الظهور بعد نهاية الحرب العالمية الأولى مع المفكر "أنطويو غرامشي "، و يشير مفهوم المجتمع المدني في كتابات "غرامشي " بصورة عامة الى مجموع التنظيمات الخاصة التي ترتبط بوظيفة الهيمنة ، حيث ينظر غرامشي الى المجتمع المدني و المجتمع السياسي ، وظيفة الأول الهيمنة عن طريق الثقافة و الايديولوجيات ، و وظيفة الثاني السيطرة و الاكراه[1]

في حين نجد أن المؤسسات الحديثة حيث يتميز أي نظام سياسي حديث سواء كان ديمقراطيا أو شموليا بالضرورة بوجود العديد من المؤسسات ، فالتنظيمات شرط أساسي للتقدم ، ذلك أن التنظيم يمثل القناة التي تتجمع فيها آراء الأفراد و تفضيلاتهم وجهودهم لتحقيق الغايات المشتركة ، و بحسب بعضهم أن تحقيق الاستقرار السياسي يقترن بايجاد مؤسسات سياسية ، تنظم المشاركة السياسية ، و تمنع انتشار العنف و الفساد بتوسيع المساهمة الشعبية في وضع السياسات العامة و في اختيار الاشخاص للمناصب الرسمية و توفير آليات المشاركة للنظام السياسي ، و القدرة على معالجة الأزمات و الانقسامات و التوترات في المجتمع ، و الاستجابة للمطالب الشعبية عبر الديمقراطية ، و عدالة توزيع المهمات لضمان المساواة

و تشمل المؤسسات الحديثة حيزا واسعا من الهياكل و البنى ، كالجمعيات و النقابات و الأحزاب و الأندية و الاتحادات و التعاونيات و مراكز البحث و الجامعات ، و كل ما هو غير حكومي ، و ما هو غير عائلي أو ارثي (من الوراثة) و التي يولد فيها الفرد أو يرثها و تكون عضويته فيها اجبارية كالقبيلة و العشيرة ، كما أنه لا يشتمل على التنظيمات التي تقوم على الدين أو الطائفة أو العرق [2]

كما يعرف المجتمع المدني على أنه جملة الأنشطة التطوعية الحرة التي تتمتع بدرجة من التمايز بل و الاستقلال عن الدولة و أجهزتها ، كما يعد المجتمع المدني بناء كلاسيكيا للعلوم الاجتماعية حيث يعرف على نطاق واسع بوصفه فضاء الجمعيات الواقعة بين الحكومات و الأسر ، و كذلك بين القطاع الحكومي

---

[1] - خير الدين عبادي ، **المجتمع المدني و العملية السياسية في دول شمال إفريقيا 1990-2010** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقة الدولية تخصص : الدراسات الافريقية بكلية العلوم السياسية و الاعلام بجامعة الجزائر 03 ، 2011 ، ص 16

[2] - ثامر كامل محمد الخزرجي ، **مرجع سابق** ، ص 113

العام و الاقتصاد التجاري الخاص ، و بالتالي ، عندما نفكر في المجتمع المدني نفكر في النقابات المهنية و الجمعيات الخيرية ، و الجامعات ، و جماعات المصالح ، و وسائل الاعلام ، و جماعات تحسين المجتمع ، من التجمعات العامة أو المسيرات ذات الطبيعة المدنية و الحفلات ، أو المتاحف ، و الحركات العمالية و حق الاقتراع و حركات الدفاع عن الحقوق المدنية و مناهضة الحرب و حماية البيئة ، توصف هذه الهياكل أحيانا كثيرة بأنها غير ربحية و غير حكومية أو أنها تمثل القطاع " الثالث " ، إن المجتمع المدني غير مدفوع بدافع ربح الشركات و لا بطموح السيطرة على الدولة من الأحزاب السياسية أو الحركات الثورية ، إنما هو مكان للتطوع و العطاء الخيري ، و روح النشاط العام ، و هو مجال الخطاب المدني ، و ميدان عام مجازي و يتصور البعض أنه ظاهرة حديثة مميزة و حلت تدريجيا محل الجمعيات البدائية المرتكزة على الروابط الطائفية و العشيرية مع العضويات الفردية في مؤسسات المجتمع البرجوازي الشامل [1]

ثالثا : سمات و مؤشرات فاعلية المجتمع المدني في مجال التمكين الديمقراطي بالعالم العربي

إن عملية صعود المجتمع المدني العربي بالغة الأهمية لها علاقة وثيقة بصعود و سقوط الشمولية و السلطوية في الوطن العربي ،فمن المعروف تاريخيا أنه منذ الخمسينيات التي شهدت استقلال عديد من الدول العربية ، تأسست الدول الوطنية متحررة من القيود الاستعمارية ، بعض هذه الدول كان لديها ماض ديمقراطي و ليبراالي ،ولذلك واصلت مسيرتها الديمقراطية و إن كان في سياق جديد متحرر من ضغوط الاستعمار ، و ذلك مثل تونس و المغرب و العراق و سورية و مصر ،وبعض هذه الدول قطعت مسيرتها الديمقراطية بانقلابات عسكرية كما حدث في انقلاب 23 يوليو 1952 الذي سرعان ما تحول الى ثورة بحكم مشروع النهوض الاجتماعي الذي تم تبنيه من طرف الضباط الأحرا ر وحدثت انقلابات مشابهة في كل من سورية و العراق و ليبيا و الجزائر

و قد أدت هذه التغييرات الجسيمة في بنية النظم السياسية العربية الى تجميد مؤسسات المجتمع المدني .غير أن عمليات التحول الديمقراطي في عديد من البلدان العربية في العقود الماضية أدت إلى إحياء مؤسسات المجتمع المدني بصورة غير مسبوقة ، وساعدها في ذلك ظهور المجتمع المدني العالمي بتأثير العولمة بتجلياتها المختلفة * [2]

---

[1] - شيلا كارابيكو ، **ثورة مصر المدنية : ماوراء تصورات " تعزيز المجتمع المدني "** في (سلسلة مركز دراسات الوحدة العربية) لجنة من المؤلفين ، الربيع العربي في مصر الثورة و ما بعدها ". بيروت :دار مركز دراسات الوحدة العربية ،2012 ، ص ص (258-257)

[2] * السيد يسين ، **قياس الديمقراطية العربية: تجربة "مرصد الإصلاح العربي " بمكتبة الاسكندرية "** في (سلسلة مركز دراسات الوحدة العربية) لجنة من المؤلفين ، مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية وقائع ورشة عمل ". بيروت :دار مركز دراسات الوحدة العربية ،2009 ، ص 38 وفي هذا الاطار عرض الأستاذ أيمن عبد الوهاب خبير العلوم السياسية و المسؤول عن المجتمع المدني في مرصد الإصلاح العربي لكل هذه التطورات ، من خلال معرفة عميقة بالموضوع ، وجاء دراسته في كتاب المرصد المنهجي بعنوان **المجتمع المدني العربي**

وفي هذا الاطار طرحت الدكتورة قنديل أماني في موسوعتها حول المجتمع المدني العربي عديد التساؤلات المرتبطة بتقييم و ايجاد مؤشرات و معايير تختص بالمجتمع المدني و التي رأت أنها تتسم بسمات و خصائص يعود مصدرها الى ما يلي :

- أن منظمات المجتمع المدني لا تسعى إلى الربح ومن ثم ، يمكن استبعاد معيار الربحية من تقييم نتائج أو مخرجات هذه المنظمات (هنا اختلاف رئيسي مع القطاع الخاص)
- إن منظمات المجتمع المدني ، وفقا لطبيعتها ، أحد معاييرها الأساسية هي إرادية تطوعية ومن ثم فإن هذا البعد يعني إننا نتجه بالتقييم الى منظمات أو قطاع تطوعي بالأساسي ، وهذا هو مصدر الخصوصية الثاني لتقييم منظمات المجتمع المدني(اختلاف رئيسي عن التقيم في قطاع الحكومة،و القطاع الخاص)[1]
- أن المجتمع المدني رابطة اختيارية يدخلها الأفراد طوعية ، و لا تقوم عضويتها على الاجبار ، أي ينضم اليها الأفراد بمحض ارادتهم الحرة ، و ايمانا منهم بأنها قادرة على حماية مصالحهم و التعبير عنها
- يشمل المجتمع المدني العديد من المكونات من بينها ، المؤسسات الانتاجية و الطبقات الاجتماعية و المؤسسات الدينية و التعليمية و الاتحادات المهنية و النقابات العمالية و الروابط و الأحزاب السياسية و النوادي الثقافية و الاجتماعية و عقائد سياسية مختلفة
- الدولة أو النظام السياسي لا زمان لاستقرار المجتمع المدني و تمتعه بوحدته و أدائه لوظائفه
- ليس من الضروري أن يكون النظام السياسي القائم في ظل وجود مجتمع مدني فاعل ، نظام ديمقراطي ، و لكنه في معظم الحالات نظام غير مطلق السلطة و يخضع في أداء مهامه لقواعد عقلانية ، سواء وضع هذه القواعد برلمان تنتخبه أغلبية المواطنين ، أو تولدت عبرتطور تاريخي طويل ، و أشرف على تطبيقها طبقة من الاداريين ذوي المعرفة و الخبرة
- للمجتمع المدني امتدادات خارج حدوده ، تتمثل في توسيع بعض عناصره ، أو انتقال تأثيره الى غيره من المجتمعات ، سواء كانت هذه العناصر هي المؤسسات الانتاجية ، أو الطبقات الاجتماعية ، أو الاتحادات المهنية و النقابات العمالية أو حتى الايديولوجيات التي بلورتها جماعات اجتماعية معينة في ذلك المجتمع و مثقفوها

: **السمات العامة و إشكاليات الفاعلية** وهو في صدر دراسته يشير إلى أن عملية إحياء المجتمع المدني العربي تنطوي على طرح عيد من القضايا الشائكة ، و في مقدمتها إعادة النظر في العلاقة بين الدولة و المجتمع ، و هو يحدد في هذا المجال ثلاث اشكاليات رئيسية ، **الاشكالية الأولى** ، تتعلق بصعوبة قياس حجم الاسهام الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي لمؤسسات المجتمع المدني ، و الاشكالية الثانية تتعلق بدور المنظمات في تعظيم قدرات الدولة و مواردها عبر دورها الخدمي و الرعائي ، ودعمها لعمليتي المشاركة و التوزيع في المجتمع ، لتساهم بذلك في إضفاء المزيد من الشرعية على النظام السياسي و تدعيم أركانه ، أما الاشكالية الثالثة والأخيرة ، فهي تتعلق بما أفرزته سياسات الدمج الوظيفي و الهيكلي الحكومية تجاه المنظمات الأهلية من نتائج أبرزها هشاشة المجتمع المدني العربي نتيجة القيود العديدة التي تفرضها الدول على أنشطة المؤسسات ، غير أنه يمكن القول أن دور مؤسسات المجتمع المدني بدأ يتصاعد مع تعمق عملية تحول الديمقراطي العربي التي تستند في الواقع إلى جناحين : مطالب الداخل و ضغوط الخارج

[1] - قنديل أماني ، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني** . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2008 ، ص 213

- تتمتع مؤسسات المجتمع المدني (من حيث المبدأ) باستقلالية نسبية من النواحي المالية و الادارية و التنظيمية عن النظام السياسي ، و من هذا المنطلق فإنها تجسد معنى قدرة أفراد المجتمع على تنظيم نشاطهم بعيدا عن تدخله

وقد ذهب هنتغنتون للقول بأن المؤسسات و التنظيمات تختلف فيما بينها ، تقدما و تخلفا و فاعلية ، و يتوقف ذلك أحيانا على معيار اساسي يتمثل في درجة مأسستها ،إن درجة مأسسة أي نسق سياسي تتحدد في ضوء أربعة معايير يمكن استخدامها للحكم على مدى التطور الذي بلغته مؤسسة أو منظمة ما ، و هي القدرة على التكيف في مقابل الجمود ، و الاستقلال في مقابل التبعية و الخضوع ، و التعقد في مقابل الضعف التنظيمي ، و التجانس في مقابل الانقسام

أ. القدرة على التكيف

بمعنى قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها ،إذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف كانت أكثر فاعلية ،لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها،وربما القضاء عليها،وثمة أنواع للتكيف هي

أولا : التكيف الزمني : ويقصد به القدرة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن إذ كلما طال وجود المؤسسة السياسية ازدادت درجة مأسستها

ثانيا: التكيف الجيلي : ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرارمع تعاقب أجيال من الزعماء على قيادتها ، فكلما ازدادت درجة تغلب المؤسسة على مشكلة الخلافة سلميا ازدادت درجة مأسستها ،وهو ما يفضي الى مرونة المؤسسة في مواجهة متطلبات التطور الاجتماعي و الاقتصادي ،فسرعة التحول الاجتماعي تعود الى ظهور أجيال متعاقبة من النخب ذات الخبرات التنظيمية المختلفة و لها معاييرها الخاصة للانجاز و قيمها المتميزة [1]

ثالثا: التكيف الوظيفي : ويقصد به قدرةالمؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة ،بما يبعدها عن أن تكون مجرد أداة لتحقيق أغراض معينة

ب –الاستقلال :

بمعنى أن لا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الافراد أو تابعة لها بحيث يسهل السيطرة عليها، و توجيه نشاطها الوجهة التي تتفق مع رؤية المسيطر ، و تعتمد درجة الاستقلال هذه على عدة معايير منها طبيعة نشأة مؤسسات المجتمع المدني ومدى بعدها عن تدخل النظام السياسي ، و كذلك مدى تمتعها بالاستقلال المالي و بعد مصادر تمويلها عن مؤسسات النظام السياسي ، و كذلك مدى ودرجة الاستقلال الاداري و التنظيمي الذي تتمتع به في إدارة شؤونها الداخلية طبقا إلى اللوائح و القوانين الداخلية و بعيدا عن تدخل النظام السياسي [2] ،مما يعني أن هناك هياكل مستقلة تدار ذاتيا ،

[1] - ثامر كامل محمد الخزرجي ، مرجع سابق، ص ص (109-110)

[2] - نفس المرجع الآنف الذكر ، ص ص (110-111)

ينبغي أن يتم التقييم وفقا لها (هناك نماذج للتقييم تتجه بالأساس إلى عنصر الاستقلالية الذاتية ، و قدرات الادارة الرشيدة للحكم)[1]

ج-التعقد

بمعنى تعدد المستويات الرأسية و الأفقية داخل المؤسسة أو تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية ، و وجود مستويات تراتبية داخلها و انتشار الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع الذي تمارس نشاطها من خلاله من ناحية أخرى ، و كلما ازداد عدد الوحدات الفرعية و تنوعها ازدادت قدرة المؤسسة على ضمان ولاءات أعضائها و الحفاظ عليها ، كما أن المؤسسة التي يكون لها أهداف عديدة تكون أكثر قدرة على تكييف نفسها حين تفتقد أي هدف من أهدافها بشكل أفضل من المؤسسة التي يكون لها هدف واحد

د- التجانس

بمعنى عدم وجود صراعا داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها ، وكلما كان مرد الانقسامات بين الأجنحة و القيادات داخل المؤسسة و كانت طريقة حل الصراع سليمة كان هذا دليلا على تطور المؤسسة ...بمعنى أن المجتمع المدني لا يتسم بالضرورة بالتجانس بل قد يكون ساحة للتنافس و الاختلاف بين القوى و الجماعات ذات المصالح المتناقضة و الرؤى المختلفة، و كلما تزايدت أنماط العلاقات القائمة على أسس التعاون و التنافس على حساب العلاقات القائمة على أساس الصراع بين قوى المجتمع المدني و فئاته اعتبر ذلك مؤشرا على حيوية هذا المجتمع بالمعنى الايجابي و العكس صحيح [2]

إن توجه بعض منظمات المجتمع المدني ، نحو الدفاع عن مبادئ و قيم و قضايا كبرى (مثل حقوق الإنسان ، الحريات و الثقافة المدنية ، الدفاع عن المرأة ، العولمة ، و تأثيراتها السلبية) يعطي أيضا خصوصية لمفهوم و اقترابات تقييم منظمات المجتمع المدني ....على سبيل المثال كيف نقيم المنفعة الكلية لبرامج و أنشطة التوعية و الدفاع عن حقوق الانسان – في هذه الحالة – أو قياس الأثر له خصوصية ، لأننا نتصدى لما يعرف باسم " المنفعة الكلية " لارساء مبادئ و قيم [3]

تتراكم البحوث ذات الطابع المعرفي حول الديمقراطية في البلدان المعرفية ، رصدا و مؤشرات و رأيا عاما ، مع فرضية أن البحوث تؤدي بذاتها إلى تطوير الديمقراطية ، و أن اشكالية الديمقراطية عربيا هي بمجملها معرفية و لا تقتصر ضرورة التميز بين العالمية و الخصوصية على التباين بين الغرب و المجتمعات العربية ، يجب أن يشمل التميز كل مجتمع دون استثناء من خلال إضافة و استكشاف معايير فرعية تفصيلية و محلية لا تناقض المؤشرات العالمية العامة ، بل تجعل هذه المؤشرات أكثر استنتاجية ، إذ يتطلب انتشار الديمقراطية تكيفا مستمرا لمؤشرات و معايير فرعية ، لأن العاملين في السياسة يطورون

---

[1] - قنديل أماني ، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني ،** مرجع سابق ، ص 213

[2] - ثامر كامل محمد الخزرجي ، **مرجع سابق**، ص ص (111-110)

[3] - قنديل أماني ، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني ،** مرجع سابق ، ص 213

،هم أيضا ، أساليب العمل السياسي ، و أحيانا يطورون أساليب التلاعب بالآليات الديمقراطية ذاتها لضرب الديمقراطية بلباس قانوني شكلا حييظهر في بعض الأحيان من خلال جملة دراسات تشكو من فقدان الارادة السياسية العربية مما يظهر أن واضعي بعض التقارير ينطلقون أساسا من مفهوم سلطوي للدولة القوية ذاتها التي تحقق قيادة الجماهير و تعبئة القدرات ....، بدلا من الانطلاق من المقاربة الديمقراطية البسيطة التالية : الشعب مصدر السلطات حسب الفكر الغربي

ما تحتاج اليه المنطقة العربية في مجال قياس الديمقراطية و مؤشراتها و الاصلاح هو وضع مؤشرات كمية ونوعية ، في آن ، حول الثقافة الديمقراطية و تخصيب ثقافي –تربوي للبحوث الديمقراطية كافة

و يستخلص من الدراسة التي تشمل عشرين مرصدا و مركزا عالميا و إقليميا و عربيا ، ضرورة اعتماد المؤشرات وقواعد القياس العالمية و العربية التي توصلت الى درجة عالية من التقنية و الاختبار [1]

يمكن تصنيف عناصر اليمقراطية بشكل هرم ، حيث كل عنصر هو ضروري لتلاحم الهرم الديمقراطي

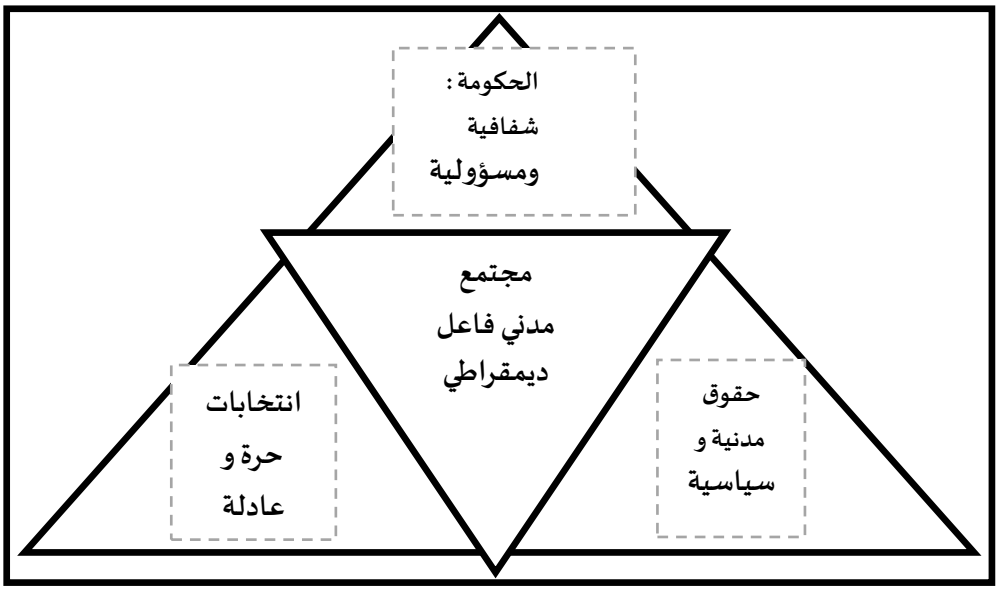

المصدر : أنطوان نصري مسرة ، <u>، قياس الديمقراطية و الاصلاح الديمقراطي في البلدان العربية</u> ،في (سلسلة مركز دراسات الوحدة العربية) لجنة من المؤلفين ، مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية وقائع ورشة عمل ". بيروت :دار مركز دراسات الوحدة العربية ،2009، ص 72

[1] - أنطوان نصري مسرة ، <u>، قياس الديمقراطية و الاصلاح الديمقراطي في البلدان العربية</u> ،في (سلسلة مركز دراسات الوحدة العربية) لجنة من المؤلفين ، مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية وقائع ورشة عمل ". بيروت :دار مركز دراسات الوحدة العربية ،2009، ص ص (72-73)

يمكن تفنيد العناصر الاربعة الى عناصر فرعية كميا ونوعيا في آن ، مع التركيز على بعض المؤشرات التي تعتبر أولوية في الثقافة الديمقراطية كما نجد الحاجة بشكل خاص في البلدان العربية ، و في المجتمعات عامة حيث الأنظمة استبدادية ، أو غير ديمقراطية ،أو في طور التحول الديمقراطي من حيث إضافة مؤشرات حول عنصر المجتمع المدني الفاعل و الديمقراطي في مجال التمكين الديمقراطي ، تندرج المؤشرات الأضافية ، كميا و نوعيا ، في البنود التالية:

1- فاعلية : مدى فاعلية التشريعات و النظم ، أي متابعة تطبيقاتها

2- المبادرات : رصد المبادرات المواطنية في العمل الديمقراطي ، بخاصة في البنى التحتية

3- واقع الهيئات المهنية و النقابية : هذه الهيئات هي عنصر توازن تجاه انحراف أحزاب وقوى سياسية نحو التسلط

4- الدفاع : مدى الحماية التي يوفرها القضاء في مجال حماية الحقوق و الحريات ومن خلال أحكام ريادية

5- التخصيب الثقافي و التربوي : مدى امتداد الدراسات و الأبحاث في المجال التعليمي و التربوي و الثقافي في سبيل تحول المعرفة الى سلوك

6- النمذجة و التأصيل : الاستعاضة غالبا عن الاقتراحات و التوصيات بنماذج عملية ،و بشكل طريقة استعمال أصيلة ، أي نابعة من الخبرات العربية [1]

كما تضيف الكتورة أماني قنديل في كتابها الموسوعي الخاص بالمجتمع المدني مجموعة من المؤشرات الخاصة بالاهتمام و التي تعكس مستويات التقييم الخاصة بمنظمات المجتمع المدني

المؤشر الأول ظهور مجموعة من مشاريع تقييم منظمات المجتمع المدني : حيث شهد عقد التسعينيات تصاعدا عالميا ثم عربيا اقليميا بتقييم منظمات المجتمع المدني ، و امتد و تطور حتى اللحظة الحالية ، أول مظاهر الاهتمام عكسته مشروعات عالمية امتدت لفترة زمنية طويلة نسبيا سنتكلم عنها لاحقا

المؤشر الثاني العالمي ، الذي يعكس تصاعد الاهتمام بتقييم المجتمع المدني ، يرتبط بحجم الاصدارات الضخم من الكتب و الدوريات العالمية بالاضافة الى المؤتمرات و الملتقيات الدولية و الوطنية منها

المؤشر الثالث ، يبرز وجود التقييم كمقرر دراسي مستقل في عدد كبيرمن الجامعات الغربية التي تهتم بتدريس موضوعات و اتجاهات حديثة عن المجتمع المدني من كل الزوايا

المؤشر الرابع ، توجد وحدات للتقييم في مؤسسات و مراكز و شبكات معنية بمنظمات المجتمع المدني [2]

أبرز المشروعات العالمية و العربية

---

[1] نفس المرجع الأنف الذكر ، ص 73

[2] - قنديل أماني ، الموسوعة العربية للمجتمع المدني ، مرجع سابق ، ص ص (214-213) و في هذا الإطار فان الموضوع يتشعب و يستوجب دراسة مفردة لوحدها حيث تفصل الدكتورة في مفاهيم التقييم و منهجيتها بالاضافة الى توظيف نظرية شجرة التقييم في المجتمع المدني مبرزة أهم الاقترابات و المناهج وموضحة بذلك لأهم المفاهيم الأساسية في التقييم

المشروع الأول : هو المشروع الدولي المقارن لجامعة -جونز هوبكنز – مركز دراسات المجتمع المدني – و الذي اتجه في مرحلته الثانية ، في مطلع الألفية ، نحو بناء مقياس يتضمن عدة مؤشرات ، لتقييم منظمات المجتمع المدني .....هذا المشروع و إن كان ركز الى حد كبير على مجموعة مؤشرات كمية (حجم القطاع ، عدد المستفيدين ، الميزانية ، القيمة المادية للاسهام الاقتصادي و الاجتماعي لمنظمات المجتمع المدني ، قيمة العمل التطوعي)

المشروع الثاني : تبنته المنظمة العالمية غير الحكومية Civicus(التحالف لمشاركة المواطنين) و الذي سعى إلى مؤشرات كمية و كيفية معا ، لاختبار واقع وفاعلية منظمات المجتمع المدني ، في دول العالم ، مجموعة المؤشرات التي شكلت مقياس Civicus أعطت الاهتمام الأكبر و الرئيسي لأبعاد سياسية ، تؤثر على فاعلية المجتمع المدني من أبرزها:

- طبيعة النظام السياسي
- الحريات المتاحة للمجتمع المدني
- التشريعات
- الأبعاد القيمية (الثقافة المدنية و انعكاسات المجتمع المدني على الحكومات) إلا أن المؤشرات التي قدمتها اتسمت بعمومية شديدة أثرت سلبا على قيمة المقياس

المشروع الثالث : هو مشروع عربي ، يتجه الى المنطقة العربية ، تتبناه **الشبكة العربية للمنظمات الأهلية** ، بدأفي عام 2006 ، من خلال دراسة علمية تحليلية و ميدانية عن تقييم منظمات المجتمع المدني ، ثم امتد إلى بناء مجموعة مؤشرات كمية و كيفية (استفاد فيها من الخبرات العالمية) ، تتسم بقدر من المرونة يسمح لنا باستخدام **المقياس لاختبار فاعلية منظمات المجتمع المدني العربي** ، و بايجاز شديد فان المشروع المذكور يختبر ثلاثة محاور رئيسية ، و هي :

- **القدرات Capacity**
- **الاستدامة Sustainability**
- **الانعكاسات Impact**

و يتضمن كل محور مجموعة من المحاور الفرعية أو المؤشرات ، يمكن أن تطبق بشكل مبسط عن طريق "إستمارة " لتعطى في النهاية تقديرا و تقييما للمنظمة كما أنه يأخذ في اعتباره –بشكل رئيسي –عمليات التحول الديمقراطي الجارية و طبيعة التشريعات ، و العلاقات مع الحكومات، و من ثم فهو يهتم بالبيئة الثقافية و الاجتماعية و السياسية [1] كما تشير الباحثة اننا لا بد أن نأخذ في اعتبارنا أن المجتمع المدني لا يعكس كيان متجانس ، فهو ظاهرة انسانية بالأساس تتعلق بالبشر ومن ثم فهناك اختلافات و أحيانا

[1] - قنديل أماني ، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني** ، مرجع سابق ، ص ص (225-226)

تباينات بين منظمات المجتمع الواحد ومرد ذلك الى وجود تأثيرات و تفاعلات متعددة المدى و المستويات بين الظاهرة محل البحث (المجتمع المدني) و البيئة على إجمالها [1]

رابعا: المجتمع المدني و النظام السياسي-تبعية أم مواجهة- ؟

ان مفهوم المجتمع المدني قد استحوذ على حيز كبير من أدبياته الخاصة بالفكر السياسي و جدلية الدولة و المجتمع التاريخية بالقدر الذي أضفي عليه المزيد من الأهمية خلال العقد الأخير من القرن العشرين مع ربطه بعملية التحول الديمقراطي و دوره فيها ، و مع الاقرار بهذه الأهمية ما يزال الخلاف حول حدود دور الدولة و ما إذا كان المجتمع المدني يعتبر منافسا للدولة او منازعا لسلطاتها [2]

أو شريكا، وفي هذا السياق يمكن الاشارة الى مجموعة الأفكار و السمات العامة التي استقرت حولها العديد من الأدبيات النظرية المعاصرة و الخاصة بعلاقة المجتمع المدني بالدولة

- إن المجتمع المدني هو مجال أو فضاء للتفاعل الاجتماعي الديمقراطي
- المجتمع المدني أصبح ضمانا لمحاسبة الحكومة و يوفر قدرا ملموسا من الاستقلالية عنها
- المجتمع المدني بدوره يقع على القرب من الدولة و ليس تابعا لها

- منظمات المجتمع المدني لديها القدرة على قيادة التحول من النظام السلطوي الى النظام الديمقراطي [3]

ففي كثير من الأحيان تطرح اشكالية المجتمع المدني من خلال بعض الاشارات المتمثلة في : القدرة على التنظيم ، كثافة التأطير (الجمعوي) ، قدرة المجتمع المدني على المبادرة ، مجتمع يقوم بمهام الدولة ، نشأة مجالات مستقلة عن الدولة ، تأكيد قدرات المجتمع ازاء الدولة أو النظام السياسي ، فالبعض يستخدم المفهوم و ما يرتبط به من مؤسسات اجتماعية عامة، أي أن هذه الاشارات تقوم على افتراض مؤداه الانفصال بين المجتمع و الدولة و أن هناك مساحة مستقلة لكل منها تسمح لأحدهما بالتوسع و التقدم و للآخر بالانسحاب أو التقهقر ، وقد نسب انطونيو قرامشي على سبيل المثال إلى مؤسسات المجتمع المدني دورا بالغ الأهمية في اكتساب الوعي بالوحدة لدى طبقات المجتمع و في تمكين طبقة متسيدة اقتصاديا من تحويل سيطرتها على مجتمعها الى هيمنة مقبولة من أفراده كافة ، و أن هذه الهيمنة تبدأ في الانهيار عندما تنجح الطبقات الخاضعة في تطوير مؤسسات المجتمع المدني الخاصة بها و

---

[1] - قنديل أماني ، **مراجعة نقدية لأدبيات المجتمع المدني العربي (1990-2010)** ، بدون دار نشر ، بدون سنة نشر نقلا عن موقع http://foundationforfuture.org/ar/ بتاريخ 2014/11/25 على الساعة 18.20 بتوقيت الجزائر

[2] - أيمن السيد عبد الوهاب ، **مرجع سابق** ، ص 44

[3] - **نفس المرجع الآنف الذكر** ، ص ص (24-23)

توجهها تحت قيادة مثقفيها الفاعلين إلى بلورة هيمنتها المضادة التي يعد ظهور بوادرها علامة تحول ثوري قادم في هذا المجتمع

ان هذا التصور قد يؤدي الى تجاهل واقع أن مجتمعا مدنيا ذا مضمون فعلي لا يمكن أن يستمد أرضيته و قوته الا من دولة صلبة و قوية ، و ان درجة الخطورة المحتملة لمجتمع أقوى من دولته لا تقل عن خطورة دولة أقوى من مجتمعها ، و الى جانب تصور **غرامشي** يبرز تصور آخر يرى بأن المجتمع المدني و تدعيمه يتم طبقا لعملية اصلاحية تدريجية يغلب عليها الطابع السلمي بمعنى أن احياء المجتمع المدني و تنشيط ادواره قد تتم دون أن يعني ذلك الاطاحة بالنظم السياسية القائمة ، و انما من خلال العديد من الاصلاحات التي تستهدف تحسين طرق الحكم و أساليب الادارة و ترشيد عملية صنع القرارات و السياسيات و اقامة التوازن بين الدولة و المجتمع بحيث تتحدد واجبات الدولة أو النظام السياسي فيها و حقوقه ، و واجبات المجتمع و حقوقه على نحو أفضل [1]، و هذا التصور هو أقرب الى الواقع و لا سيما في الوطن و على الأقل في الأجلين القصير و المتوسط خاصة و ان بعض النخب القطرية الحاكمة بدأت تعي حقيقة الاشكاليات التي تواجه نظمها السياسية و مجتمعاتها على حد سواء ، و هناك من يذهب الى أبعد من ذلك و يؤكد أن الدولة و المجتمع المدني ليسا أمرين مستقلين أحدهما عن الآخر، و لكنهما مترابطان كليا ، بمعنى أن لكل دولة و لكل نظام سياسي المجتمع المدني الذي يتماشى معه ، و من غير الممكن فهم مصير المجتمع المدني و تأثير العوامل الداخلية و الخارجية فيه دون فهم تطور الدولة و النظام السياسي و علاقته بالمجتمع

و مع ذلك لا زال الاستعمال الشائع لمفهوم المجتمع المدني في الوطن العربي يطرح في شكل مجموعة قيود تحد من سلطة الدولة و مجموعة كوابح تكبح تدخل أجهزتها الادارية و الأمنية ، و هذا يعني أن تنامي دور المجتمع المدني لا ينطلق فقط من كونه يعبر عن مؤسسات تنشأ في هذا المجتمع أو ذاك ، أو كأفكار يتم العمل على انتاجها و تعميمها ، بل كرؤية فكرية تتعلق بمشروع للتحديث

و كلما تنامت و قويت مؤسسات المجتمع المدني قلت قدرة الدولة على ممارسة التسلط ضد المواطنين فهذه المؤسسات تقوم بدور الرقيب على سياسات الدولة و علاقاتها بمواطنيها و بدور الوسيط بين الدولة و المواطنين بحيث لا يتعاملوا مع الدولة كأفراد عزل بل كمواطنين ينتمون إلى جماعات أو مؤسسات أكبر توفر لهم قدرا من الحماية، و لعل الأمر بمجمله يتطلب اعادة بناء مضامين الثقافة السياسية بالشكل الذي يكرس قيم المشاركة و الولاء و الانتماء ، و تأثير قوى و مؤسسات المجتمع المدني في السياسات و القرارات التي تتخذها الدول عبر المجالس النيابية و مجالس الشورى ، و وسائل الاعلام ، و جماعات الضغط و المصالح المنظمة ، و أعمال الاحتجاج الجماعي السلمي من مظاهرات و اضرابات و اعتصامات الى غير ذلك من ممارسات منظمة أو غير منظمة [2]

---

[1] - ثامر كامل محمد الخزرجي ، ، مرجع سابق، ص ص (115-116)

[2] - نفس المرجع الآنف الذكر ، ص 116

كما يرى الدكتور **نديم البيطار** في كتابه **التاريخ كدورات ايديولوجية " الايديولوجية الانقلابية** " أن الانسان يقدم الطاعة و الولاء للنظام القائم ، ليس لأنه يعترف بشرعيته ، أو يقتنع بعقلانيته ..... بل لأن السبب يعود إلى عواطف و مشاعر مشتركة ، تربط الناس في كل زمان و مكان ، في وحدات اجتماعية كبرى ، إن هي سوى مشاعر مشاعر و عواطف تنبثق من الايديولوجية التي تسود المجتمع في بعض مراحله ، لهذا يكون ارتباطهم بالنظام ارتباطا تلقائيا عفويا ، لأن فرضيات الايديولوجيات تشكل مضمونه الوجداني ، و يستمر الارتباط ، طالما أن المجتمع لا يتعرض لاضطرابات اجتماعية و كوارث ، أو لأحداث كبيرة تهزه ، أو لتحولات أساسية تعلن إفلاس الايديولوجية و النظام المنبثق منها ، فعندما يحدث شيء من ذلك ، يتحرك المجتمع تحركا ثوريا نحو ايديولوجية أخرى.[1]

و بالتطبيق على النظم العربية ، فإن المصطلح الأكثر تداولا فيها لتوصيف الظاهرة هو مصطلح الجمعيات الأهلية ، الذي ارتبط بالنشأة الوطنية لكثير من تلك المنظمات في فترة الخضوع للاستعمار ، ثم احتفظ باستمراريته بعد الاستقلال تعبيرا عن تواصل إحساس المواطنين بالغربة عن النخب الحاكمة .

بيد أن الملاحظة محل الاعتبار في هذا الخصوص، هي أن الحديث عن اختلاف حجم القطاع الأهلي من نظام سياسي إلى أخر ، ينبغي أن يدور في إطار الوعي بالطفرة التي شهدتها الجمعيات الأهلية في مختلف أنحاء الوطن العربي ، و يمكن إرجاع ذلك إلى إتساع ومساحة الديمقراطية في النظم العربية و لو بشكل جزئي أو صوري و ازدياد الاهتمام الدولي و الدعم الخارجي لنشاط تلك الجمعيات . و في حين نجد من حيث العلاقة مع السلطة ، فإن هذه المنظمات التي تنشط في إطار المجتمع المدني عادة ما تعاني درجات متفاوتة من تدخل السلطة في شؤونها ، بدءا من الضوابط التي تضعها لتأسيسها ، مرورا بتوجيه أنشطتها و تعيين بعض ممثليها في الجمعية لهذا الغرض ، و انتهاء بتجميد عملها و أحيانا بحلها و تعقب ناشطيها [2]

خلاصة

مما سبق تظهر لنا بعض معالم المجتمع المدني من حيث تأصيله في بنيته و المفاهيم التي أحاطت في فهم كنهه و في الوظائف التي يعمد المجتمع المدني الى القيام بها في ظل الاحاطة للمؤسسات التقليدية و الحديثة له من خلال ابراز لأهم السمات و المؤشرات التي تدل على فاعلية هذا الأخير في مجال التمكين الديمقراطي في العالم العربي على الرغم من اختلاف أوجه النظر بين المؤلفين و المفكرين ، ضف على ذلك بروز مؤشرات قطرية و عالمية استندت الى دراسات بحثية ميدانية حاولت أن تحدد و تجعل التمايز بين مختلف مكونات المجتمع المدني و تأثيره في المجتمعات و السلطة على حد سواء لأن ذلك سيطرح اشكالا لطالما كان الفيصل و الجوهر في هذا الأمر و هو قوة ارتباط المجتمع المدني بالسلطة القائمة ،أضف الى

---

[1] - نديم البطار ، **التاريخ كدورات ايديولوجية (الايديولوجية الانقلابية)** .بيروت : بيسان للنشر و التوزيع و الاعلام ، 2000، ص 161

[2] - علي الدين هلال ، نيفين مسعد ، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار و التغير**(الطبعة السادسة) . بيروت : مركز الدرات الوحدة العربية ، 2012 ، ص ص (183-180)

ذلك مدى تمثيل المجتمع المدني لمكوناته و هل هي علاقة تبعية أم مواجهة ، لأن الاشكال في العالم العربي كما تم الاشارة اليه أن الكثير من منظمات المجتمع المدني أصبحت ذات طابع صوري تضفي الشرعية على الأنظمة الحاكمة و تساهم من حيث البناء في تلميع صورة هذه الدول اتجاه العالم الخارجي دونما أن يكون لها دور في تحقيق استحقاق لشعوبها

قائـــــمة المراجـــــــع :

- أحمد شكر الصبيحي ، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000
- أيمن السيد عبد الوهاب ،**المجتمع المدني و عملية التحول الديمقراطي " دراسة حالة المملكة المغربية "** . القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ، 2012
- أنطوان نصري مسرة ، **، قياس الديمقراطية و الاصلاح الديمقراطي في البلدان العربية ،**في (سلسلة مركز دراسات الوحدة العربية) لجنة من المؤلفين ، مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية وقائع ورشة عمل ". بيروت :دار مركز دراسات الوحدة العربية ،2009
- السيد يسين ، **" قياس الديمقراطية العربية : تجربة "مرصد الاصلاح العربي" بمكتبة الاسكندرية "** في (سلسلة مركز دراسات الوحدة العربية) لجنة من المؤلفين ، مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية "وقائع ورشة عمل ". بيروت :دار مركز دراسات الوحدة العربية ،2009
- نديم البطار ، **التاريخ كدورات ايديولوجية (الايديولوجية الانقلابية)** .بيروت : بيسان للنشر و التوزيع و الاعلام ، 2000
- نيرتشاندهوك ،**أوهام المجتمع المدني** (ترجمة عبد الحميد عبد العاطي).القاهرة : المحروسة للنشر و الخدمات ، 2009
- عزمي بشارة ، **المجتمع المدني – دراسة نقدية** -، الطبعة السادسة . الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ،2012
- على ليله ، **المجتمع المدني العربي قضايا المواطنة و حقوق الانسان** . القاهرة : مكتبة الانجلو مصرية ، 2013
- علي الدين هلال ، نيفين مسعد ، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار و التغير**(الطبعة السادسة) . بيروت : مركز الدرات الوحدة العربية ، 2012
- فرانك أدولف ، **المجتمع المدني (النظرية و التطبيق السياسي)** . القاهرة : مركز المحروسة للنشروالخدمات، 2008
- قنديل أماني ، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني** . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2008

- شيلا كارابيكو ، **ثورة مصر المدنية : ماوراء تصورات " تعزيز المجتمع المدني "** في (سلسلة مركز دراسات الوحدة العربية) لجنة من المؤلفين ، الربيع العربي في مصر الثورة و ما بعدها ". بيروت :دار مركز دراسات الوحدة العربية ،2012

- ثامر كامل محمد الخزرجي ، **النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة**.عمان : دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، 2004

- خير الدين عبادي ، **المجتمع المدني و العملية السياسية في دول شمال إفريقيا 1990-2010** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقة الدولية تخصص : الدراسات الافريقية بكلية العلوم السياسية و الاعلام بجامعة الجزائر 03 ، 2011

- قنديل أماني ، **مراجعة نقدية لأدبيات المجتمع المدني العربي (1990-2010)** ، بدون دار نشر ، بدون سنة نشر نقلا عن موقع http://foundationforfuture.org/ar/ بتاريخ 2014/11/25

-World Economic Forum, **the Future Role of Civil Society.** Suisse : World Economic Forum press ,2013